الصوم في غير رمضان

محمد صفوت نور الدين

شهر رمضان شهر التقوى والصوم ، يعين العبد على نفسه ، فيلزمها التقوى ، ولقد جاءت آيات الصيام في سورة ((البقرة)) مفتحة بقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ } [البقرة : 183] ، لذلك كان شهر رمضان تهيئاً وتدريباً للمسلم ، وتعلماً وتربوياً له على الصبر وحسن الخلق الذي يفتي له مصاحباً في سائر حياته ؛ لذلك جاءت أحداث عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين المعنى التربوي في الصوم .
منها ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه)) [أخرجه البخاري] 3091 ، 6057 .
((من استطاع منكم الباءة فليمتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء)) .
لذلك كان الصوم كفارة ؛ لحديث البخاري عن حذيفة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصيام والصدقة)) .
ويحل الله للصائمين باباً في الجنة اسمه الريان ؛ لما أخرجه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد ، رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إن في الجنة باباً يُقال له : الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال : أين الصائمون ؟ فيقومون ، لا يدخل منه أحد غيرهم ، فإذا دخلوا أُغلق ، ولم يدخل منه أحد)) .
وفي رواية للبخاري : ((في الجنة ثمانية أبواب ، فيها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون)) .
فالصوم تربية للمسلم في دنياه وعونه له على تملك شهوته وضبطها ، وكذلك منزلة له عند ربه ، وفتح لباب من أبواب الجنة يدخل منه ، فإن كان الصوم المفروض في رمضان ، فالصوم مشروع في غير رمضان ، ولا يحرم إلا في العيدين ويوم الشك ، ويكره في أيام التشريق ، ويكره إفراط الجمعة ، وإفراط السبت نافذة لغير يوم معتاد .

وينقسم الصوم في غير رمضان إلى قسمين :

صوم نافذة ، وصوم فريضة .

أولاً : صوم النافلة :

ومن النصال المكفرة لحديث حذيفة : ((فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصيام والصدقة)) . ففي مسلم من حديث أبي قتادة الأنصاري ، رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة ، فقال : ((يكفر السنة الماضية والباقية)) . قال : وسئل عن صوم يوم عاشوراء ، فقال : ((يكفر السنة الماضية)) . وفي حديث الشيخين عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله إلا باعد الله بذلك وجهه عن النار سبعين خريفاً)) . وحديث الترمذي عن أبي أمامة ، رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من صام يوماً في سبيل الله جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض)) .

أقسام صوم النافلة :

أ - الصوم المطلق :

أخرج البخاري ومسلم عن أنس ، رضي الله عنه ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظفر من الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نظن أنه لا يظفر منه شيئاً . وأخرجنا عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ؛ ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان ، وكان يصوم حتى يقول القائل : لا والله لا يظفر ، ويظفر حتى يقول القائل : لا والله لا يصوم .

ب - الصوم المكيد :

1- صوم عاشوراء : أخرج البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنه ، قال : كان يوم عاشوراء يوماً تعظمه اليهود وتتخذة عيداً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((صوموه أنتم)) . وأخرج مسلم عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، يقول : حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله ، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((فإذا كان العام القابل إن شاء الله صمت اليوم التاسع)) ، فلم يأت العام القابل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

2- صوم يوم عرفة : أخرج مسلم عن أبي قتادة ، رضي الله عنه ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة ؟ قال : ((يكفر السنة الماضية والباقية)) . وسئل عن صوم يوم عاشوراء ، فقال : ((يكفر السنة الماضية)) .

3- صوم ست من شوال :

أخرج مسلم عن أبي أيوب الأنصاري ، رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر)) .

4- صوم تسعة أيام من ذي الحجة :

أخرج أبو داود والنسائي عن هنيئة بن خالد روى عمر بن الخطاب أن امرأة دخلت على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم تسعاً من ذي الحجة وثلاثة أيام من كل شهر : أول اثنين من الشهر ، وخمسين .
وأخرج البخاري عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام)) يعني : أيام العشر . قالوا : يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ((ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء)) .

5- صوم المحرم : لحديث مسلم عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل)) .

6- صوم شعبان : لحديث البخاري ومسلم عن عائشة ، رضي الله عنها ؛ لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم من شهر أكثر من شعبان ، فإنه كان يصوم شعبان كله إلا قليلاً . وأخرج النسائي عن أسامة بن زيد قال : قلت : يا رسول الله ، لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان ؟ قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم .

7- صوم أيام من الأسبوع : أخرج النسائي والترمذي وابن ماجه عن عائشة ، رضي الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الإثنين والخميس .

8- صيام أيام البيض من كل شهر : أخرج النسائي عن لمحان قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة . قال : وقال : هن كهنة الدهر .

ثانياً صوم الفريضة :

وهو الصوم الذي يلزم المسلم فنياب عن فعله ويعاقب على تركه ، ويلزمه قضاءه إذا فسد أو أفطره ، وهو الصوم الذي تجب التبة فيه قبل الفجر ، ولا يتوقف على إذن زوج وزوجته ولا غيره ، وهو أنواع :

أولاً : صوم القضاء : يقول رب العزة سبحانه : { أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } [البقرة : 184] .

فالمرض الذي يثنى معه الصوم أو يزيد معه المرض أو يتأخر البرز مرض رب العزة لصاحبه في الفطر ، وكذلك السفر ؛ وذلك للمنفعة في الغالب ، ولتحقيق مصلحة الصيام لكل مؤمن ، أمر الله من أظفر هذه الأيام من رمضان أن يقضي أياماً أخر إذا زال المرض أو انقضى السفر وحصلت الراحة ، والمفطر إذا عصب الصوم صار هو الأولى ؛ لقول الله عز وجل : { يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ } [البقرة : 185] ، وفي السفر يروي البخاري عن أنس قال : كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعف الصائم على المفطر والمفطر على الصائم .

وكذلك تظفر المرأة الحائض والنفساء وتقضي أياماً بعد ما أفطرته من رمضان . وتلك الأيام يجوز أن تكون في أيام قصورة مكان أيام طويلة أو معتدلة في مقابل الأيام الحارة أو الباردة والعكس جائز .
هنا ، ويصح أن تكون متصلة أو منفصلة ، ويجوز تأخير القضاء مع القدرة وإن كان الأولى التحجيل به ؛ لحديث عائشة عند البخاري ومسلم قالت : كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان لمكان النبي صلى الله عليه وسلم .
وإذا تأخر الصوم حتى مضى رمضان لغير علة تنمعه فوجب بعض أهل العلم القضاء بالصيام والتفدية بالإطعام به ؛ وإن كان البخاري قد رد ذلك بقوله : ولم يذكر الله تعالى الإطعام ، إنما قال : { فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } [ثانياً : صوم التذر : والتذر ما أوجب العبد على نفسه تبرعاً من عبادة أو صدقة أو غير ذلك . قال تعالى : { فَمَا تَرَىٰ مِنْ مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِي } [مريم : 26] ، وقال تعالى : { وَمَا أَنتَقِمُ مِنْ ثَغْفَةٍ أَوْ نَذْرَةٍ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ } [البقرة : 270] ، وقوله تعالى : { إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بطني محرراً فتقبل مني إنك أنت السميع العليم } [آل عمران : 35] ، وقد امتدح الله سبحانه الموفين بالتذر في قوله تعالى من سورة الإنسان : { يُوَفُّونَ النَّذَرَ وَيَخْلُقُونَ يَوْمًا كَأَنَّهُمْ مَسْتَكْبِرُونَ } [الإنسان : 7] ، ولم يرد مدح للناذرين ، بل في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم عن أنس عمر : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن التذر ، وقال : إنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل . وفيه النهي عن التذر ذلك إنما تأنكح الأمر به والتحجير من أتهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الجزع عنه حتى لا يفعل لكان في أدخه إبطال حكمه وانسقاط لزوم الوفاء به ؛ ولهذا قلنا ورد في البخاري حديث عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من نذر أن يعطع الله قطيعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)) .

وفي البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين ، رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((خيركم فرتي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يحيي قوم يندرون ولا يوفون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يستشهدون ، ويظهر فيهم البسَنَ)) .

وصوم التذر إذا مات العبد عنه صام عنه وليه ؛ لحديث عائشة : ((من مات وعليه صوم صام عنه وليه)) . والحديث في البخاري .
ونورد هنا كلام ابن القيم في بيان أن ذلك في صوم التذر ، يقول : وقد اختلف أهل العلم فيمن مات وعليه صوم هل يقضى عنه ؟ على ثلاثة أقوال :
أولها : لا يقضى عنه بحال ، لا في التذر ولا في الواجب الأصلي ، وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابه .
الثاني : أنه يصام عنه ، وهذا قول أبي ثور وأحد قول الشافعي .
الثالث : أنه يصام عنه التذر دون الفرض الأصلي ، وهذا مذهب أحمد المنصوص عنه وقول أبي عبيد والليث بن سعد ، وهو المنصوص عن ابن عباس ، حيث روى الأثر من أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر صوم شهر ، وعليه صوم رمضان ؟ قال : أما رمضان فليطعم عنه ، وأما النذر فيصام .

وهذا أعدل الأقوال ، وعليه يدل كلام الصحابة ، وبهذا يزول الإشكال .

وتعليل حديث ابن عباس أنه قال : لا يصوم أحد عن أحد ، ويطعم عنه .

فإن هذا إنما هو في الفرض الأصلي ، وأما النذر فيصام عنه ، كما صرح به ابن عباس ، ولا معارضة بين فتواه وروايته ، وهذا هو المروي عنه في قصة من مات وعليه صوم رمضان وصوم التذر ، ففرق بينهما ؛ فأفتى بالإطعام في رمضان والاصوم عنه في التذر ، فأى شيء من هذا مما يوجب تعليل حديثه ؟

وما روي عن عائشة ، رضي الله عنها ، من افتائها في التي ماتت وعليها الصوم : أنه يطعم عنها ، إنما هو في الفرض لا في التذر ؛ لأن التاب عن عائشة فيمن مات وعليه صيام رمضان أنه يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام ، فالمقول عنها كالمقول عن ابن عباس سواء ، فلا يعارض بين رأيه وروايته ، وبهذا يظهر اتفاق الروايات في هذا الباب ، وموافقته فتاوى الصحابة لها ، وهو مقتضى الدليل والقياس ؛ لأن التذر ليس واجباً بأصل الشرع ، وإنما أوجب العبد على نفسه ، فصار بمنزلة الدين الذي استدانته ، ولهذا شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بالدين في حديث ابن عباس ، والذين تدخله النيابة .

وأما الصوم الذي فرضه الله عليه ابتداءً ، فهذا أحد أركان الإسلام ، فلا يدخله النيابة بحال ، كما لا يدخل الصلاة والشهادتين ، فإن المقصود منها طاعة العبد بنفسه ، وقيامه بحق العبودية التي خلق لها وأمر بها ، وهذا أمر لا يؤديه عنه غيره ، كما لا يسلم عنه غيره ، ولا يصلي عنه غيره ، وهكذا من ترك الحج مع القدرة عليه حتى مات ، أو ترك الزكاة فلم يخرجها حتى مات ، فإن مقتضى الدليل وقواعد الشرع ؛ أن فعلها عنه بعد الموت لا يبرئ ذمته ، ولا يقلل منه ، والحق أحق أن يتبع .
وسر الفرق : أن التذر التزام المكلف لما شغل به ذمته ؛ لأن الشارع أزمه به ابتداءً فهو أخف حكماً مما جعله الشارع حقاً له عليه ، شاء أم أبى ، والذمة تسع المقدور عليه الممجوز عنه ، ولهذا تنقل إن يشغلها المكلف بما لا قدرة له عليه ، بخلاف واجبات الشرع ، فإنها على قدر طاقة الدين ؛ لا تجب على عاجز ، فواجب الذمة على نفسه متمكن من إيجاب واجبات الشرع ، وطريق أداء واجبه أوسع من طريق أداء واجب الشرع ، فلا يلزم من دخول النيابة في واجبه بعد الموت دخولها في واجب الشرع ، وهذا يبين أن الصحابة أفتوه الخلق ، وأعقبقهم علماً ، وأعزفهم بأسرار الشرع ومقاصده وحكمه ، وبالله التوفيق . (انتهى كلام ابن القيم) .

ثالثاً : صيام الكفارات :

الكفارة : قال النووي : الكفارة أصلها من الكفر - بفتح الكاف - وهو الستر ؛ لأنها تستر الذنب وتدعيه ، هذا أصلها ، ثم استعملت فيما وجد فيه صوة مخالفة أو انتهاك ، وإن لم يكن فيه إثم كالقتل خطأ وغيره .

والكفارات المشروعة هي : العتق ، والصيام ، والطعام ، والكسوة .

هنا ، وكفارة الجماع في رمضان ، والظهار ، والقتل مرتبة ابتداءً وانتهاءً ، يعني أنه لا ينتقل عن عتق الرقية ، إلا أن لا يستطيع . وعدم الاستعانة إما أن تكون حسية ؛ بمعنى أنه لا يملك المال أو يملك المال ولكن لا يستطيع التصرف فيه لغياب أو حجر أو غيره من الموانع الشرعية ، وإما أن تكون شرعية ؛ كان لا يقدر عليها بعد وفاة مؤتمن بعول ، أو لا توجد الرقية التي تباح وتشترى ، فهذا ينتقل من العتق إلى صوم شهرين متتابعين ، فإن كان عاجزاً لهرم أو مرض أو خاف زيادة مرض فعليه إطعام ستين مسكيتاً .

وكفارة القتل الخطأ ليس فيها إطعام ، بل هي عتق رقية ، فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين . وكفارة البسمن فيها التحجير ابتداءً والترتيب انتهاء .

والتحجير بين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحجير رقية ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، إذا لم يجد الحيات في بسمنه ما يكفر به عنها من إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحجير رقية أو عجز عن ذلك كان عليه أن ينتقل إلى الصوم ، فيصوم ثلاثة أيام ؛ لقوله تعالى : { لَا يَأْتِيَنَّكُمُ الْمَالُ مِنَ الْبَاطِلِ فِي أَيَّامِكُمْ وَلِكِنِ بِإِيَّادِكُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ الْإِيمَانُ فَكْفَارَةٌ إِطْعَامٌ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أوسط ما تطعمون أعمليكم أو كسوتهم أو تحجير رقية فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم واحفظوا إيمانكم كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تشكرون } [المائدة : 89] .

وقد أفتوا الفقهاء ، في انتشار الكفارة في الصيام للكفارة ، وبسب الخلاف قراءة ابن مسعود : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) ، وهي قراءة شاذة ، حيث إن من العلماء من يعد القراءة للثلاثة حديثاً إن صح كان الأخذ بها كالأخذ بأحاديث الأحاد من السنة . والأحاديث والصحیح عند الحائبة وقول عند الشافعية وجوب التتابع ، أما المالكية والشافعية فيستحبون التتابع ولا يجوزونه .

اشتراط الفقهاء لجواز الصيام في الكفارة :

الثبة : فلا يجوز صوم الكفارة من غير نية من الليل ؛ لأنه صوم واجب .

التتابع : في صوم كفارة الظهار والقتل والجماع في نهار رمضان ، فإن قطع التتابع ولو اليوم الأخير وجب الاستئناف .

أما عن كفارة البسمن ، فهذا موضوع المحدث المقدم بأذن الله تعالى .

كاتب المقالة : محمد صفوت نور الدين

تاريخ النشر : 19/08/2012

من موقع : قناة نور الحكمة الإلكترونية - صوت علماء الأزهر الشريف بفاقوس

رابط الموقع : WWW.norelhekma.com